

تراث طه حسين

المقالات الصحفية من 1908 - 1967

أزمة النظام السياسى المصرى بين حديث المساء وحديث الوادى

دراسة: د. رءوف عباس حامد

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

أزمة النظام السياسى المصرى فى "حديث المساء" و"حديث الوادى"

د. رءوف عباس حامد

يضم هذا المجلد الرابع من "تراث طه حسين" مجموعة المقالات السياسية التى فاض بها قلم عميد الأدب العربى عام 1934، وهو العام الذى بلغت عنده أزمة النظام السياسى المصرى - الذى وضعت أركانه بعد صدور تصريح 28 فبراير 1922 - ذروتها، حيث بلغ الصراع بين الملك فؤاد الأول المتعطش إلى الاستبداد بالسلطة، والحركة الوطنية بزعامة "الوفد" المدافعة عن حقوق الأمة، درجة كبيرة من الإحتدام، جعلت الإنجليز يعدلون عن مساندة القصر وينزلون على إرادة "الجبهة الوطنية" التى طالبت بإعادة العمل بالدستور الصادر فى 1923، وخاصة أن سحب الأزمات الدولية بدأت تتجمع فى الأفق منذرة بحرب عالمية جديدة، لا تستطيع بريطانيا أن تخوضها دون أن تضمن استقرار الأوضاع فى مصر.

وقد عبر طه حسين عن معارضته للإنتقال الدستورى فى هذه المجموعة من المقالات التى تنقسم إلى قسمين: "حديث المساء" وهو العنوان الذى اختاره عميد الأدب العربى للمقالات التى كان ينشرها فى صحيفة "كوكب الشرق" المسائية الوفدية بانتظام من مارس 1933 إلى أبريل 1934، والقسم الآخر يضم مقالاته التى كان ينشرها على صفحات جريدة "الوادى" اليومية، واختار لها عنوان "حديث الوادى"، وقد نشر فيها مقالين فى يناير وفبراير 1934 ثم أصبح يكتب بانتظام فى الفترة من يونيو حتى ديسمبر 1934، ويضم "حديث المساء" 72 مقالاً طويلاً نسبياً، بينما يضم "حديث الوادى" 123 مقالاً قصيراً.

ويعجب القارئ لهذه المقالات من حرص طه حسين على الكتابة اليومية أو شبه اليومية تعليقاً على الأحداث السياسية، ناقداً لسياسة الحكومات الاستبدادية، وكأنه متفرغ تماماً للكتابة الصحفية، على حين أنه كان ينشر كل عام مؤلفاً جديداً، مما يعكس تمتعه بقدرات خاصة يفنقر إليها غيره من الكتاب، هذا فضلاً عن أسلوبه الساخر فى النقد السياسى الذى استخدم فيه عبارات لها ملمس الحرير وحد السيف معاً، فكانت مقالاته - من حيث الأسلوب - فتحاً جديداً فى أدب المقالة الصحفية.

وقبل أن نلقى نظرة شاملة على القضايا التى أثارت إهتمام طه حسين، وتناولها بقلمه فى المجموعتين "حديث المساء" و"حديث الوادى"، يحتاج القارئ إلى الوقوف على جذور أزمة النظام السياسى المصرى، حتى يستمتع بصحبة طه حسين فى الحديثين ويعيش معه الجو السياسى الذى حفزه على الكتابة.

* * *

لا ريب أن النظام السياسى لمجتمع ما يأتى نتاجاً لتطور ذلك المجتمع، وعن رؤية أو رؤى النخبة الإجتماعية فيه، ودرجة التوازن بين القوى الإجتماعية المختلفة التى يتكون منها المجتمع، وتبرز تراثه الثقافى وقيمه الإجتماعية، وقبل أن نتناول أزمة النظام السياسى الذى أقيم فى مصر بعد صدور تصريح 28 فبراير 1922، لابد أن نقف أمام النخبة السياسية التى أقامته، لنضع أيدينا على أسباب الخلل فى صياغة ذلك النظام التى دفعت به إلى معاناة الأزمة وهو لا يزال بعد فى المهد.

فقد تولت قيادة العمل السياسى نخبة اجتماعية تمثلت فى البورجوازية المصرية، التى كانت - عندئذ - حديثة العهد بالتكوين، فانفردت بخصائص مميزة، فكانت زراعية بالأساس، استندت فى أصولها إلى تطور الملكية الفردية للأرض الزراعية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وجاء تكوينها فى إطار تبعية الإقتصاد المصرى للسوق العالمية الخاضعة لسيطرة الإمبريالية، واقتترنت هذه التبعية بالهيمنة المالية على اقتصاد مصر من خلال ديون الدولة ثم مؤسسات الرقابة المالية (صندوق الدين)، والحماية القانونية من خلال المحاكم المختلطة، والضمانات التى يكفلها لها نظام "الإمتيازات الأجنبية" التى أتاحت العديد من

الإجراءات التي أحكمت روابط التبعية، وحسنت دور مصر الإقتصادي كوحدة إنتاجية متخصصة فى إنتاج مواد أولية (فى طبيعتها القطن) ضمن إطار نظام عالمى لتقسيم العمل¹. ولما كانت البورجوازية المصرية الناشئة تتكون من كبار ملاك الأراضى الزراعية (أى كبار منتجى القطن)، فقد انعكس واقع التبعية الإقتصادية على حركتها السياسية، وعلى تجديد خياراتها السياسية أيضاً.

كذلك نتج عن إدخال نظام التعليم الحديث - بقدر معلوم - فى القرن التاسع عشر بهدف توفير الكوادر اللازمة لشغل وظائف الإدارة الحديثة، نشوء شريحة اجتماعية جاءت من أصول ريفية متواضعة (حيث كان التعليم فى المدارس الحديثة مجانياً حتى عهد الخديو إسماعيل) لتلتصق بالبورجوازية الناشئة، وتتدمج فيها عن طريق الحصول على هبات الأراضى الزراعية وروابط المصاهرة، وغير ذلك من الروابط الإجتماعية، حتى أصبحت هذه الشريحة المتعلمة تعبر عن فكر البورجوازية المصرية، وجمعت فى ثقافتها بين الموروث الإسلامى والثقافة الغربية الحديثة.

هذه النخبة الإجتماعية التى نشأت فى إطار التبعية لم ينضج وعيها الإجتماعى والسياسى إلا عندما اشتد وقع التدخل الأجنبى لاستكمال الهيمنة على مصر بإخضاعها سياسياً فى أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر. وكان لجوء الخديو إسماعيل إلى هذه النخبة يحتذى بها، ويشجعها على التعبير عن معارضتها للسيطرة الأجنبية، يعد اعترافاً بما كان لها من وزن، وبما لها من مصالح تتناقض مع مصالح رأس المال الأجنبى، وعندما فقدت تلك النخبة مساندة رأس السلطة (بعد عزل الخديو إسماعيل)، إلتصقت لنفسها سناً بالتحالف مع العسكريين الذين كانوا يشكلون جناحاً من أجنحة طبقتهم، وصاغت مشروعاً وطنياً للاستقلال الإقتصادى والإصلاح الإدارى فى إطار معطيات تلك الأيام، بل ودخلت فى صدام مسلح مع الإنجليز دفاعاً عن مشروعها الوطنى، حاشدة الجماهير وراءها، غير أنها

¹ للمزيد من التفاصيل، راجع: محمد دويدار، الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1978، ص ص 159 - 161.

منت بهزيمة منكرة، وتم احتلال بريطانيا لمصر عام 1882، لتتدعم بذلك سيطرة رأس المال الأجنبي على الإقتصاد المصرى، ويتم تكريس التبعية².

وهنا ارتفع نداء المصالح الذاتية ليغطى على المشروع الوطنى، فتصلت البورجوازية المصرية من تهمة مقاومة السيطرة الأجنبية وأصقتها بالعسكريين (العرايين)، وأهالت التراب على دورهم، وحملتهم مسئولية ما حدث، وظل هذا خطأ ثابتاً فى أدبياتها السياسية. وأصبح هناك خط واضح عند تلك النخبة الإجتماعية هو قبول التعايش مع الإحتلال البريطانى، والقبول بدور الشريك الأصغر فى النظام الإدارى الذى صاغه الإحتلال، والتزموا الإطار الإقتصادى الذى حدده لنشاطهم داخل قطاع الزراعة فلا يتجاوزونه طالما كان القطن يدر عليهم الأرباح الوفيرة، وطالما كانت بريطانيا سوقه الرئيسية.

وانعكس ذلك كله على رؤية تلك النخبة الإجتماعية للمسألة الوطنية، فهى ترى أن الإحتلال تم فى ظروف معينة، وبشروط معينة أيضاً، هى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثورة العرابية دون تغيير فى وضع مصر الدولى أو مساس بالسيادة العثمانية. ومن ثم فالإحتلال مؤقت، يزول بزوال الأسباب التى دعت إليه، فإذا كانت بريطانيا تتمسك بالبقاء فى مصر، فإن فى ذلك خروج على شروط التزمت بها أمام المجتمع الدولى، فلا بد - عندئذ - من الرجوع إلى الدول الضامنة للفرمانات المحددة لحقوق مصر الإدارية فى إطار الدولة العثمانية، لتضغط على بريطانيا، وتدفعها للخروج من مصر. وكان هذا موقف أكثر أطراف القيادة السياسية - المعبرة عن النخبة الإجتماعية - تطرفاً، موقف الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد، الذى نظر إلى المسألة باعتبارها "قضية" لها أسانيدھا القانونية، وقضاتها (الدول الكبرى).

أما المعتدلون من هذه النخبة التى تصدت لقيادة العمل الوطنى، فرأوا أن المسألة ذات طبيعة ثنائية لا دولية، وأنها تحل بالإتفاق بين المصريين والإنجليز، فيضمن المصريون لهم مصالحهم، ويسمحون لهم بالدفاع عنها، ويحصلون مقابل ذلك - تدريجياً - على نصيب أوفر فى إدارة أمور بلادهم، وسواء كنا بصدد المتطرفين أو المعتدلين، فإن الفريقين لم

² راجع ألكسندر شولش، مصر للمصريين، أزمة مصر الإجتماعية السياسية 1878 - 1882، تعريب: د. رءوف عباس، دار الثقافة العربية، القاهرة 1983، ص ص 175 - 281.

يطالبا بالاستقلال التام، وإنما تصور كل منهما الاستقلال استقلالاً ذاتياً متفاوت الدرجة، فهو عند المتطرفين استقلال ذاتي كامل في ظل السيادة العثمانية الإسمية كما حددته فرمانات التي حصلت عليها مصر زمن محمد علي وإسماعيل. وهو عند المعتدلين استقلال ذاتي يتدرج - فيما بعد - نحو الاستقلال الذاتي الكامل، ولكن تحت جناح بريطانيا، أي مع الاعتراف لها بحق الوجود العسكري على أرض مصر لحماية مصالحها الإمبراطورية، يتم الاتفاق على مده وحدوده في معاهدة تبرم بين الطرفين³.

ومع قيام الحرب العالمية الأولى، حدثت متغيرات هامة، أثرت على خيارات النخبة الإجتماعية التي تزعمت العمل السياسي الوطني، فقد تمت تصفية "المتطرفين" بالقمع تارة ومن خلال تطور أحداث الحرب تارة أخرى. فقد أدت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب إلى إنهاء دور الحزب الوطني في قيادة حركة التحرر الوطني (من الناحية الفعلية)، بعدما ربط نفسه بالدولة العثمانية، وترتب على ذلك تحول شباب الحزب الوطني إلى العنف من خلال تشكيل الجمعيات السرية وتصفية من يعدون من الخونة بطريق الإغتيال. وبذلك لم يبق في ساحة العمل السياسي - عملياً - إلا جناح المعتدلين من نخبة البورجوازية المصرية، أصحاب اتجاه تحقيق الاستقلال تدريجياً.

ومن تلك المتغيرات - أيضاً - ما أصاب مصالح البورجوازية المصرية في الصميم، مثل: استنزاف الإقتصاد المصري وطاقة العمل خدمة للمجهود الحربي البريطاني خلال الحرب، وتحقيق التبعية النقدية بربط الجنيه المصري بالجنيه الإسترليني وما نتج عنه من تضخم، وإعادة صياغة السياسة الزراعية بشكل أضر بمصالح كبار المزارعين، وفرض الأحكام العرفية، ثم وضع مشروع برونيت لإقامة نظام إداري جديد لمرحلة ما بعد الحرب يكرس الحماية التي فرضت على مصر في بدايتها، ويجعل صناعة القرار شركة شبه متوازنة بين المصريين والأجانب، ومن ثم يؤكد صيغة التبعية ويضع الإطار القانوني لها، ويجعل أمل الحصول على الاستقلال الذاتي - بأي درجة من الدرجات - حلاً بعيد المنال ومن ثم كان تحرك الجناح المعتدل من النخبة السياسية من أجل إحباط مشروع برونيت، والعمل على تحقيق درجة من الاستقلال الذاتي بقدر ما تسمح به معطيات الحرب. ومن هنا جاءت فكرة

³ انظر: أحمد زكريا الشلق، حزب الأمة ودوره في الحياة السياسية، دار المعارف، القاهرة 1979.

تشكيل "وفد" يتجه إلى بريطانيا لتحديد العلاقة بينها وبين مصر في إطار يسمح للمصريين بإدارة أمورهم بأنفسهم تحت مسمى "الاستقلال"⁴.

ويتجلى ذلك بوضوح عند النظر إلى الخط السياسى الذى سلكه قادة "الوفد" منذ مقابلة 13 نوفمبر 1918 حتى نهاية ثورة 1919 بصدور تصريح 28 فبراير 1922 وإعلان دستور 1923. فهم يركنون إلى الاعتدال، فلا يفكرون فى حشد الجماهير المصرية وتنظيم حركتها من أجل النضال الوطنى، وإنما يتجهون مباشرة إلى المندوب السامى (ممثلى بريطانيا فى مصر)، ويعتمدون أسلوب الحوار، ويعترفون بداية (فى مقابلة 13 نوفمبر 1918) بحقوق بريطانيا فى مصر. ونظرة إلى صيغة التوكيل الشهير، توضح تمسكهم بالعمل السلمى، وفى إطار الشرعية، للسعى من أجل تحقيق الاستقلال (دون تحديد درجته)، ولم تضاف عبارة "الاستقلال التام" إلا تحت ضغط شباب الحزب الوطنى. حتى إذا فشلت المساعى فى التوجه إلى بريطانيا، كان التفكير فى التوجه إلى المحفل الدولى (مؤتمر الصلح) عودة لفكرة الطبيعة الدولية (للقضية) المصرية التى داعبت خيال الحزب الوطنى من قبل، ثم أخيراً، الحرص على عدم استخدام العنف، ومطالبة الجماهير بترك "الوفد المصرى" يعمل فى (هدوء)⁵.

ولكن حركة الجماهير المصرية (من الفلاحين والعمال والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى)، تجاوزت هذه القيادة المترددة الحذرة، التى لا تريد الإقدام على عمل يعرضها للمغامرة بمصالحها أو المقامرة بها، فكانت أحداث مارس 1919، وتفجر الثورة التى كانت أول ثورة شعبية تلقائية فى تاريخ مصر الحديث، عبرت فيها الجماهير المصرية تعبيراً عفويماً عن رفضها للظلم الاجتماعى والسيطرة الأجنبية معاً، وتجلت ذلك فى الهجوم على قصور كبار الملاك (حتى من كان منهم من أعضاء الوفد)، وتحطيم مراكز الشرطة باعتبارها رمزاً لاستبداد السلطة وقمعها للجماهير، واقتلاع السكك الحديدية، ومهاجمة الجنود الإنجليز وقتلهم.

⁴ لطيفة محمد سالم، مصر فى الحرب العالمية الأولى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1984، ص ص 281 – 348.
⁵ عبد الخالق محمد لاشين، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، دار العودة، بيروت 1975، ص ص 120 – 205؛ عبد العظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية المصرية من 1918 إلى 1936، القاهرة 1967، ص ص 130 – 254.

وقد جاءت الثورة مفاجأة لتلك النخبة الإجتماعية التي تصدت لقيادة العمل السياسى، فعندما وصلت أخبارها إلى الزعيم الوطنى محمد فريد فى منفاه الإختيارى فى برلين، تمنى على الله أن تكون الأخبار صحيحة، وعندما وصلت أخبارها إلى سعد زغلول ورفاقه فى منفاهم الإجبارى بجزيرة مالطا، ظنوه دسيسة إنجليزية هدفها إضفاء صفة الفوضى والتطرف على المصريين حتى تبدد أملهم فى الاستقلال. وكان لأحداث الثورة، وما صاحبها من اعتداء الجماهير على ممتلكات كبار الملاك، أثر واضح فى موقف غالبية أعضاء الوفد فى باريس الذى اتسم بالتلطف على التوصل إلى اتفاق مع الإنجليز، وخاصة أن ما كان معروضاً عليهم هو صيغة "الاستقلال الذاتى" التى كانت غاية آمالهم قبل الحرب وبعدها. ومن ثم تمسك النخبة السياسية بأسلوب المفاوضات سبيلاً لتحقيق الاستقلال الوطنى، ونبذها لفكرة الكفاح المسلح (حرب التحرير الشعبى) التى تحتوى على قدر كبير من المخاطرة بمصالحها الإقتصادية والسياسية، لما قد يترتب على الكفاح المسلح من إفساح المجال الأرحب أمام الجماهير الشعبىة للتعبير عن مصالحها، ولعب دور ملموس فى الحياة السياسية⁶.

وخلاصة القول، أن ظروف نشأة وتطور النخبة الإجتماعية التى وضعت أسس النظام السياسى المصرى بعد إعلان تصريح 28 فبراير 1922، إنعكست على درجة وعيها الإجتماعى والسياسى، وكان لذلك أثره عند صياغة دستور 1923، فجاء تعبيراً عن مصالحها الإجتماعية والسياسية، ولم يأت تجسيداً لمصالح الجماهير الشعبىة التى لعبت الدور الرئيسى فى ثورة 1919، وعبر عن نوع من التوازن السياسى بين قوى القصر والإنجليز والحركة الوطنىة، لعبت فيه قوى القصر والإنجليز وكبار ملاك الأراضى الزراعىة الدور الأكبر، ومن ثم جاء النظام السياسى - الذى أرسى هذا الدستور دعائمه - تعبيراً عن هذا التوازن وعن الأمل المنشود فى استمراره.

ورغم أن الدستور كان مطلباً وطنياً أساسياً منذ الثورة العربىة، وكان فى طليعة مطالب الحزب الوطنى بزعامة محمد فريد، حتى أن حزب القصر اختار لنفسه اسم "حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية"، لم يرد للدستور ذكراً فى مطالب "الوفد المصرى" عند تشكيله،

⁶ سامى أبو النور، دور القصر فى الحياة السياسية 1937 - 1952، مدبولى، القاهرة 1988، ص ص 392 - 398؛ فادىة أحمد سراج الدين، التحرر الوطنى، القضية المصرىة فى مرحلتها الأخيرة 1950 - 1954، دار عين، القاهرة 1995، الفصل الرابع.

وعندما انفجر بركان ثورة 1919، كانت الشعارات التي رفعتها الجماهير الثائرة، ورددتها في مظاهراتها هي "الاستقلال التام". كما أن المقالات التي فاضت بها صحف الثورة - وخاصة ما كانت توجهه اللجنة المركزية للوفد - لم تتناول النظام السياسى الذى يتصوره كتابها بعد تحقيق الاستقلال، فيما عدا جماعة صغيرة من صفوة مثقفى البورجوازية المصرية (ضمت منصور فهمى، ومحمود عزمى، وعزيز ميرهم) نشرت فى جريدة "النظام" فى 8 سبتمبر 1919 برنامجاً لما أسمته "الحزب الديمقراطى" تضمن ضرورة أن يكون الحكم نيابياً، يحقق سيادة الشعب باعتباره "مصدر السلطات"، غير أن هذه الجماعة الصغيرة لم تخلق تياراً عاماً يساند أفكارها وسط هدير الحركة التي كان يقودها رجال الوفد.

ومن عجب أن تأتى مبادرة إقامة حكم نيابى دستورى فى مصر من جانب السلطات البريطانية ذاتها، فى المذكرة التفسيرية التي قدمها المندوب السامى البريطانى إلى السلطان فؤاد الأول، رفق تصريح 28 فبراير 1922، الذى اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، مع النص على التحفظات الأربعة الشهيرة التي جعلت من هذا الاستقلال، إستقلالاً إسمياً. وقد نص البند العاشر من المذكرة التفسيرية على أن "إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية، يرجع الأمر فيه إلى السلطان والشعب المصرى"، مما يعنى - ضمناً - ضرورة قيام حكم نيابى يقترن بقبول تصريح 28 فبراير، فقبول السلطان للتصريح يعنى التزامه بإقامة نظام برلمانى دستورى. وكان هدف الإنجليز من ذلك إقامة توازن بين سلطة الملك المطلقة، والدور الذى تلعبه النخبة السياسية من كبار ملاك الأراضى الزراعية فى نظام سياسى دستورى، يتيح لممثل بريطانيا فى مصر أن يلعب دوراً بارزاً فى ترجيح كفة على أخرى، وفق ما تمليه المصالح البريطانية فى تحقيق الهيمنة على مصر.

فالسلطان فؤاد - الذى كان يعيش الإنفراد بالسلطة - أصبح مجبراً على إقامة نظام حكم دستورى، ولعل هذا يفسر محاولاته - بعد أن تسمى "بالملك" - التملص من إصدار الدستور فيما بعد دون جدوى، كما يفسر الأسلوب الذى تم به إعداد دستور 1923. فقد سعى الملك فؤاد لتحقيق المبادرة البريطانية بالشكل الذى لا يؤثر على ميوله الأوتوقراطية، مما انعكس على صياغة الدستور ذاته. فقد أسند الملك فؤاد مهمة إعداد الدستور إلى لجنة إدارية

حكومية تولى تعيين أفرادها بنفسه، ولم يعهد بهذه المهمة إلى جمعية وطنية تأسيسية منتخبة تمثل الأمة. وبدلاً من أن تتخذ اللجنة من التجربة الدستورية المصرية (لائحة 1882 التي وضعت في أيام الثورة العرابية) ومن الواقع الإجتماعى المصرى إطاراً مرجعياً لها، لجأت إلى بعض الدساتير الغربية - وخاصة الدستور البلجيكى - فعكفت على دراستها، وصاغت مواد الدستور المصرى على هديها، بعد أن شذبت ما اقتبسته بما يتلاءم مع رغبات الملك، ومضمون تصريح 28 فبراير 1922 الذى كان يعنى - ضمناً - استمرار الهيمنة البريطانية على مصر، ثم تولت اللجنة التشريعية لوزارة الحقانية (العدل) إدخال تعديلات على المشروع كان من شأنها توسيع سلطات الملك على حساب الشعب، بحيث يجعل من الملك وليس الشعب "مصدر السلطات"⁷.

وبدلاً من أن يطرح الدستور للاستفتاء العام قبل إصداره، ليكون صدوره تعبيراً عن إرادة الشعب، صدر الدستور بأمر ملكى (19 أبريل 1923)، بعدما أدخل عليه من تعديلات لحساب الملك والإنجليز. واتخذ الدستور صورة "المنحة الملكية" للشعب، ومن ثم كان من حق الملك استرداد "منحته" وقتما يشاء، وهو ما حدث - بالفعل - فى الانقلابات الدستورية الشهيرة، على نحو ما سنرى.

واكتسب الدستور ملامح ليبرالية؛ فقام على فكرة الحريات الفردية، واشتمل على باب للحقوق والواجبات والحريات العامة يدور حول مقومين رئيسيين هما: الحرية والمساواة، ورغم النص على أن "الأمة مصدر السلطات"، وأن يكون الحكم نيابياً برلمانياً، أعطى الدستور للملك حق إصدار مراسيم لها قوة القانون، كما كان له حق تعيين الوزراء وإقالتهم، وحق حل مجلس النواب حلاً مطلقاً دون شروط. واحتفظ الملك لنفسه بحق إنشاء ومنح الرتب والنياشين، وتولية وعزل الضباط، وتصريف شئون الأزهر ومعاهده الدينية والأوقاف. وجعل الدستور من الملك متحكماً فى التشريع عن طريق ما كان لمجلس الشيوخ من صلاحيات تجعل موافقته لازمة لإصدار أى تشريع، ورأيه نهائياً فيما يتصل بتعديل الدستور. ويرجع ذلك إلى

⁷ عبد العظيم محمد رمضان، المرجع السابق، ص ص 360 - 361.

ما للملك من حق تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ (أى كان يتحكم فى 40% من أصوات المجلس)⁸.

وقد ترك الدستور أهم نقطة فى الحكم النيابى دون أن يحددها التحديد الكافى، مثل: سلطة الوزراء، وصلتهم بالشعب ممثلاً فى نوابه من جهة، وإشرافهم على ما يؤدى إلى الشعب من خدمات عن طريق المصالح والإدارات من جهة أخرى، كما أجمل - إجمالاً مخلأ - فى بيان موقفهم من رئيس الدولة (الملك)، واكتفى بأن يصوغ ذلك فى عبارات غامضة تحتمل كل تأويل. فالسلطة التنفيذية يتولاها الملك (وفق الملك 29)، وهو يتولى سلطته بواسطة وزرائه (المادة 48)، وهو الذى يعين الوزراء ويقيهم (المادة 49). ورغم ذلك التركيز للسلطة فى يد الملك، نجد الدستور ينص على أن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة (المادة 57)، وأن الوزراء مسئولون تضامنياً أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة، وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته (المادة 61). فهذا التناقض الصارخ فى الدستور يمس أركان النظام النيابى الأساسية مثل مبدأ الفصل بين السلطات، وتحديد المسئولية الوزارية. وقد ترتب على هذا خلاف وأزمات عدة، يمكن تلخيصها فى أن الوزارة أرادت أن تستأثر بكل سلطة، إعتماً على مسئوليتها أمام البرلمان، فى حين رأى رجال السراى أن فى نصوص الدستور ما يحد من هذه السلطة⁹.

وقد بدأ الصدام بين الملك والوزارة فى مطلع الحياة الدستورية على عهد وزارة سعد زغلول (وزارة الشعب) عام 1924، إذ اعترض رئيس الوزراء على تعيين الملك لخمسى أعضاء مجلس الشيوخ دون استشارة الوزارة، وكذلك على تعيين "حسن نشأت باشا" وكيلاً للديوان الملكى ورئيساً له بالنيابة دون علم الوزارة، وكذلك تبادل الملك المراسلات مع الدول الأجنبية دون علم الوزارة، وتبعية الهيئات الدبلوماسية المصرية فى الخارج للقصر دون الرجوع لوزارة الخارجية. وقد استطاع سعد زغلول أن يتمسك بنص المادة 48 من الدستور التى تقضى بأن يحكم الملك بواسطة وزرائه، ومن ثم كان على الملك الرجوع للوزارة فى كل ما سبق، وفق فتوى النائب العمومى للمحاكم المختلطة (فان دن بوش) البلجيكى الجنسية، الذى

⁸ عبد العظيم رمضان، دراسات فى تاريخ مصر المعاصر، القاهرة 1981، ص ص 227 - 229.
⁹ إبراهيم مذكور ومریت غالى، الإدارة الحكومية، نظام جديد وحياة جديدة، القاهرة 1945، ص ص 34 - 37.

إرضاه الملك حكماً، والتي نصت على أن "عدم مسئولية الملك تعتبر أساساً لذلك النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه، وهو مبدأ لا يحتل أى استثناء من الناحية القانونية، بل يمتد إلى جميع أعمال الملك، فإذا استثنى عمل واحد، فإن هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه..."¹⁰. كما اضطر سعد زغلول إلى تقديم استقالته إحتجاجاً على تعيين "حسن نشأت" دون علم الوزارة وحشد الجماهير وراءه تهتف فى ساحة عابدين (15 نوفمبر 1924) "سعد أو الثورة"، مما اضطر الملك إلى النزول على إدارة الوزارة الدستورية الأولى. ولكن ذلك لا يعنى أن الملك فؤاد قد اقتنع بقواعد اللعبة الدستورية، فقد أخذ يتحين الفرص للتخلص من ذلك القيد الذى يغل يده فى الحكم. والتقت مصالحه مع مصالح الإنجليز الذين ساءهم أداء البرلمان فى تلك الشهور المحدودة من حياته الأولى، وفضلوا التعامل مع القصر والحكومات الإدارية التى يرأسها رجال خبر الإنجليز معونهم من قبل، ولا يشك الملك فى ولائهم له، ومن ثم كانت سلسلة الانقلابات الدستورية التى عصفت بالحياة النيابية ودستور 1923.

* * *

فقد استغلت بريطانيا حادث مقتل السيرلى ستاك (قائد الجيش المصرى وحاكم السودان) فى 19 نوفمبر 1924 للتخلص من الوزارة الدستورية الأولى، فضمنت مطالبها انسحاب الجيش المصرى من السودان وإطلاق يد بريطانيا فيه، وزيادة التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية، وقد رفض سعد زغلول هذه المطالب السياسية وقبل المطالب الأخرى المتصلة بحادث الإغتيال، ثم استقالت الوزارة فى 24 نوفمبر 1924.

وباستقالة وزارة الشعب وتولية "أحمد زيور باشا" الوزارة (وكان رئيساً لمجلس الشيوخ) بدأت المرحلة الأولى من مراحل العدوان على الدستور، والصراع بين القصر والإنجليز من ناحية، والحركة الوطنية بزعامة الوفد من ناحية أخرى. وقد بدأت وزارة زيور عهدها بالتسليم بجميع المطالب البريطانية، فكان ذلك انتكاساً لما حققته الحركة الوطنية المصرية بعد كفاح طويل.

¹⁰ عبد العظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية المصرية، سبق ذكره ص ص 423 - 424.

وقد بدأت الوزارة عهدها باستصدار مرسوم (25 نوفمبر 1924) بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر، ولكن النواب الوفديين (117 نائباً) رفعوا عريضة إلى الملك (فى 2 ديسمبر) يطلبون فيها دعوة البرلمان إلى الإنعقاد قبل ختام مدة التعطيل للنظر فى التصرفات غير الدستورية التى قامت بها الوزارة. غير أن القصر لم يعر تلك العريضة اهتماماً رغم تكرار مطالب النواب (فى 5 ، 6 ديسمبر)¹¹.

وإتضح أن الوزارة كانت تعد العدة لتعطيل الحياة النيابية، فعين إسماعيل صدقى وزيراً للداخلية (9 ديسمبر) تمهيداً للعب دور خطير فى الانتخابات المزمع إجراؤها بعد حل البرلمان الأول. فقبل انتهاء مدة تأجيل انعقاد البرلمان بيوم واحد، استصدرت وزارة زيور باشا مرسوماً (فى 24 ديسمبر) يقضى بحل مجلس النواب، ودعوة المندوبين الناخبين لإجراء إنتخابات جديدة للنواب فى 24 فبراير 1925، على أن ينعقد المجلس الجديد فى 6 مارس 1925، وعبر زيور فى خطاب الملك عن تعذر التعاون مع البرلمان القائم الذى تضامن مع الوزارة السابقة فى سياستها التى أثارت الحكومة البريطانية، وأن استمرار انعقاد المجلس قد يؤدى إلى "تهيج الخواطر وزيادة الحالة السياسية سوءاً، وسد السبل المؤدية لحل الإشكال (مع بريطانيا)". وبرر أحمد زيور حل المجلسين وإجراء إنتخابات جديدة بقوله: "... إن الأغلبية البرلمانية متشبثة بالاستمرار على نفس الخطة السياسية التى جعلت القضية القومية فى خطر من جراء علاقتنا ببريطانيا العظمى، واستخدمت الإدارة الداخلية فى البلاد لمصلحة حزب من الأحزاب، فاستفتاء الأمة فى هذه الخطة السياسية قد أصبح ضرورة محتمة"¹².

وأخذ القصر يعد العدة للسيطرة على مقاليد الأمور فى البلاد من خلال حزب سياسى يدين له بالولاء ويرعى مصالحه، وخاصة أن إسماعيل صدقى - وزير الداخلية - أخذ يعد العدة للعمل على إسقاط الوفد فى الإنتخابات المزمع إجراؤها، واستعان الملك بحسن نشأت ليؤسس "حزب الإتحاد" الذى ضم فى عضويته كل من استقال من الهيئة الوفدية، وكل من كان يتطلع إلى تولى المناصب الكبرى، وقد أطق سعد زغلول على هذا الحزب إسم "حزب

¹¹ نفس المرجع، ص ص 496 - 572.

¹² على شلبى ومصطفى النحاس جبر، الإنتخابات الدستورية فى مصر 31 - 1936، مركز تاريخ مصر المعاصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1981، ص ص 34 - 35.

الشيطان". فقد كان الهدف من تأسيس الحزب الموالي للقصر أن يكون الملك - وليس الدستور - هو مصدر السلطات، ومن ثم يصبح الحكم النيابي شكلياً محضاً¹³.

وكانت معركة الإختخابات التي أعد لها إسماعيل صدقى باشا عدته، من أهم المعارك الإختخابية فى تاريخ مصر المعاصر، فقد شهدت أولى عمليات تزييف الإختخابات لصالح طرف معين، التي أصبحت تقليداً للإدارة المصرية أضيفت إليه (إبداعات) جديدة. ورغم كل الضغوط التي مورست والتجاوزات التي لجأت إليها الإدارة لإرهاب الناخبين، وما أجرته من إعادة توزيع الدوائر لمصلحة حزب القصر وحزب الأحرار الدستوريين الذي تحالف معه، فاز "الوفد" بأغلبية مقاعد مجلس النواب (116 مقعداً) فى حين لم تحصل الأحزاب الأخرى إلا على 87 مقعداً.

ورغم فوز الوفد بالأغلبية، أصدرت الوزارة بياناً فى 13 مارس 1925 زعمت فيه أن الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية فى الإختخابات، وأعاد زيور تشكيل وزارته من الإتحاديين والأحرار الدستوريين باعتبارهم أصحاب الأغلبية البرلمانية، وبدأت تصدر إشارات عن الوزارة لها مغزاها، إذ صرح عبد العزيز فهمى باشا (وزير الحقانية) أن "العمل أظهر أن الدستور ثوب فضفاض" وأن من حق الملك أن يحل المجلس "فى كل وقت"، ومتى أراد، ومتى رأى فى ذلك المصلحة للبلاد... إذا وضعت العراقيل أمامنا، فإننا لن نلتمس من صاحب الجلالة إلا أن يستعمل حقه فى حل المجلس"¹⁴.

افتتح البرلمان بمجلسيه يوم 23 مارس 1925، وفاز سعد زغول برئاسة مجلس النواب، وانتخب المجلس وكيلين وفديين هما على الشمسى وويصا واصف ومن ثم يعكس حقيقة فوز الوفد بأغلبية المقاعد على عكس ما أعلنته الحكومة فى بيان 13 مارس. وحلاً لهذا المأزق قدم زيور استقالته للملك بحجة تعذر التعاون مع المجلس النيابى، وعندما رفض الملك الاستقالة تقدم باقتراح إصدار مرسوم بحل المجلس، فأجيب إلى طلبه، وأعلن ذلك للمجلس مساء يوم الإفتتاح، فلم يعيش المجلس أكثر من تسع ساعات، فكان أقصر برلمان فى تاريخ مصر، ولعله كان أقصر برلمان عمراً فى العالم !! ونص مرسوم حل المجلس

¹³ المرجع السابق، ص 38 - 39.

¹⁴ عبد الرحمن الرفاعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ج1، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1959، ص 217.

على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى 23 مايو 1925 على أن يجتمع المجلس الجديد فى أول يونيو من نفس العام¹⁵.

غير أن الملك لم يكن ينوى إجراء انتخابات جديدة قد تأتى بأغلبية وفدية - مرة أخرى - رغم ما يبذل من محاولات لتزوير الإنتخابات، فقد استصدرت وزارة زيور مرسوماً (فى 26 مارس 1925) يقضى بوقف عمليات الإنتخابات بدعوى أن القانون القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً، وذلك لحين وضع قانون جديد للإنتخابات يحقق هدف تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً.

وهكذا أسفر الملك عن ضيقه الشديد بالدستور والحكم النيابى، وتأكدت سلطة الملك المطلقة فى تعيين ثلاث وزراء فى الوزارات التى خلت باستقالة رجال حزب الأحرار الدستوريين من وزارة زيور، دون استشارة رئيس الوزراء، وأثناء غيابه بالخارج، فلا غرو أن تبادت وزارة زيور فى اتخاذ مختلف الإجراءات لكبت الحريات والتكليف بخصوصها، مما أدى إلى حدوث تقارب بين الأحزاب التى رأت خطورة استفحال سلطة القصر على حساب الدستور. وواجهت الوزارة هذا الإتجاه بمنع عقد إجتماعات الأحزاب، ومنعت اجتماع الوفد للإحتفال بعيد الجهاد (13 نوفمبر) واعتدى البوليس على المجتمعين. وأطلقت الوزارة يد الإدارة فى التكليف بخصوصها فاستبيحت الحرمات، وأهدرت الحقوق والحريات¹⁶.

وإمعاناً فى التضييق على العمل السياسى العام، استصدرت وزارة زيور مرسوماً بقانون (27 أكتوبر 1925) عرف بإسم "قانون الجمعيات والهيئات السياسية" قضى بأن تقوم كل هيئة أو جماعة سياسية بإخطار جهة الإدارة بمقرها ومقر فروعها، وأسماء أعضائها جميعاً، وأعضاء مجالسها الإدارية ولجانها الفرعية، وأن تخطر جهات الإدارة بكل تغيير يحدث فى هذه البيانات، وأجاز القانون حل كل جمعية أو هيئة سياسية لا تخطر عن هذه البيانات بقرار من مجلس الوزراء، وأن لا يتم الإعتراف بالشخصية المعنوية إلا للجمعيات التى يصادق على قانونها النظامى بمرسوم ملكى¹⁷.

¹⁵ نفس المرجع، ص 219.

¹⁶ على شلبى ومصطفى النحاس جبر، المرجع السابق، ص 45 - 50.

¹⁷ عبد الرحمن الرفاعى، المرجع السابق، ص 232.

ورغم ما أبدته الأحزاب من تجاهل لذلك المرسوم بقانون، وإصرار على عدم الاستجابة له لمخالفته لحكم المادة (41) من الدستور، فقد أدركت دلالاته السياسية وهو اتجاه القصر إلى إحكام القبضة على الحياة السياسية في ظل تعطيل الحياة النيابية، هذا الإحساس بالخطر الذى يواجه الجميع، كما يعرض القضية الوطنية للخطر، دفع الوفد إلى الائتلاف مع الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى، وأسفر هذا الائتلاف عن التحرك لعقد البرلمان من تلقاء نفسه (دون دعوة من الملك) يوم السبت 21 نوفمبر 1925، وذلك تنفيذاً لأحكام الدستور (المادة 96) التى تتيح ذلك. وعندما تحركت الوزارة لمنع الإجتماع بالقوة، وهددت بإطلاق النار على من يتصدى للبوليس الذى سد منافذ الطريق، وجنود الجيش الذين احتلوا مبنى البرلمان، فتم عقد الإجتماع بفندق الكونتنتال، وقرر النواب بالإجماع ما يلى:

أولاً: الإحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور، وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح.

ثانياً: قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقاً للمادة 65 من الدستور.

ثالثاً: إعتبار دور الإنعقاد موجوداً قانوناً، واستمرار اجتماعات المجلس فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء.

رابعاً: نشر هذا القرار فى جميع الصحف.

وشكل المجلس لجنة من بين أعضائه لتتولى تبليغ هذه القرارات إلى الملك فؤاد، فتألفت اللجنة من فتح الله بركات باشا، ومحمد محمود باشا، وعبد الحميد سعيد بك¹⁸.

ورغم قرار مجلس النواب بعدم الثقة بالوزارة، ظلت تمارس عملها بعدما تجاهلت - ومعها القصر - قرارات اجتماع الكونتنتال وهجوم صحافة الأحزاب جميعاً عليها. ولكن ما حدث أصاب الإنجليز بالقلق لأنهم كانوا مضطرون للتدخل بالقوة فى حالة تطور الموقف إلى صدام داخلى خطير ينعكس سلبياً على وضع بريطانيا فى مصر. ولم يكن لويد - المندوب السامى- يرغب فى الصدام مع الائتلاف الحزبى الذى يضم قادة العمل السياسى فى مصر الذين لا يمكن تسوية العلاقة بين مصر وبريطانيا على أساس تعاھدى دون تعاونهم. وما

¹⁸ على شلبى ومصطفى النحاس جبر، المرجع السابق، ص 60 - 61.

كادت تنتهي المفاوضات المصرية - الإيطالية حول الحدود الغربية لمصر التي تم بموجبها تسليم واحة جغبوب لإيطاليا (6 ديسمبر 1925)، حتى بدأ لويد يتحرك للعمل على تحقيق التوازن بين القصر والأحزاب السياسية، فطلب إلى الملك فؤاد عزل حسن نشأت باشا من الديوان بعدما أدت سياسته الرامية إلى فرض سلطة القصر إلى وقوع تلك الأزمة السياسية، ولم يملك فؤاد سوى الاستجابة لطلب المندوب السامى، فتم عزل نشأت من منصبه (10 ديسمبر 1925). وأدى ذلك إلى شعور الرأى العام المصرى بالإرتياح، إذ فسر التخلص من نشأت باشا على أنه مؤشر لعودة الحياة النيابية وإحترام الدستور¹⁹.

ولكن وزارة زيور مضت فى خططها الرامية إلى تحدى إرادة الأمة بكل طوائفها وأحزابها، فأصدرت مرسوماً بقانون الإنتخاب المعدل (8 ديسمبر 1925). وقد ضيق ذلك القانون حق الإنتخاب فقصره على من بلغ سن الثلاثين، وأباحه لمن بلغ سن الخامسة والعشرين بشروط مالية وأدبية معينة، من بينها أن يكون حائزاً لشهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها، وجعل الإنتخاب على درجتين. وقد أعلنت الأحزاب استنكارها لصدور ذلك القانون، وأكدت عدم التزامها به، خاصة وأنه حرم الكثيرين من المصريين من حق الإنتخاب. ولم ترض دار المندوب السامى عن القانون لأن صدوره فى ذلك الوقت بالذات يزيد الأمور إشتعلاً، وكان ذلك يعنى أن اللورد لويد قد تراجع عن دعم وزارة زيور طالما كانت سياستها تسبب المتاعب لبريطانيا فى مصر.

والتقط ائتلاف الأحزاب الخيط، فسعى إلى تحسين العلاقة مع دار المندوب السامى على اعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد لتخلص البلاد من أزمته الدستورية، فأقام محمد الشريعى وبعض الأعيان من وجهاء الأحزاب حفلاً لتكريم لورد لويد (24 ديسمبر 1925) بفندق الكونتنتال، ألقى فيه المندوب السامى خطبة أعرب فيها عن رغبته الصادقة فى أن يكون رسول سلام بين مصر وإنجلترا وعرج على الأزمة الدستورية، فلفت النظر إلى أهمية الحكم الدستورى، وتمنى لهم النجاح فى حياتهم الدستورية، ونصحهم أن يلزموا الحذر فى مسيرتهم. حتى لا يعوق ذلك تقدم البلاد. وكان من رأى لويد أنه من المتعذر استمرار الحكم المطلق الذى يفرضه القصر على البلاد بسبب المعارضة القوية ضده، وفشل فى إقناع الأحرار

¹⁹ عبد العظيم محمد رمضان، المرجع السابق، ص ص 597 - 598.

الدستوريين بالتعاون مع زيور. ولذلك سعى للتوصل إلى تفاهم مع الأحزاب للخروج من المأزق السياسى بما يرضى الأطراف الثلاثة: الإنجليز والقصر والأحزاب ولكن فشلت المحاولة بسبب إصرار لويد على ضرورة إجراء إنتخابات جديدة بعد التخلص من الشوائب التى علقته بقانون الإنتخاب الأخير، بينما تمسك ائتلاف الأحزاب بالبرلمان الذى عقد فى الكونتنتال وبما صدر عنه من قرارات، فى طليعتها عدم الثقة بحكومة زيور، على حين كان لويد لا يقبل طرد زيور من الحكم بعدما أداه لبريطانيا من خدمات.

وأمام هذه الظروف الصعبة، وحرصاً على عودة الحياة النيابية واستمرار العمل بالدستور، قررت الأحزاب المؤتلفة أن تعقد مؤتمراً وطنياً للبحث عن مخرج للأزمة، ولكنها حاولت أن تجرب - قبل اتخاذ هذه الخطوة - التقدم باقتراح يمثل حلاً وسطاً، فقدمت بإسم 72 عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ إقتراحاً يقضى بأن تمتنع الحكومة عن تنفيذ قانون الإنتخابات الجديد، ثم تعيد الحياة النيابية بإحدى وسيلتين: إما بدعوة برلمان الكونتنتال إلى الإنعقاد، أو بإجراء انتخابات جديدة بمقتضى القانون رقم 4 لسنة 1924 الذى نص على حق الإنتخاب المباشر. وكان هذا الاقتراح يمثل تراجعاً يساير وجهة نظر المندوب السامى، الذى نصح زيور بقبول إقتراح الشيوخ. وإجراء انتخابات جديدة وفق قانون 1924، ونفذ زيور النصيحة، فأصدرت الوزارة بياناً رسمياً (18 فبراير 1926) أعلنت فيه أنها ستوقف العمل بقانون الإنتخاب المعدل، وتجرى انتخابات جديدة وفقاً للقانون رقم 4 لسنة 1924.

وتم انعقاد المؤتمر الوطنى للأحزاب المؤتلفة فى 19 فبراير 1926 لبحث الأمر، وبعد حوار طويل بين المؤيدين والمعارضين لفكرة الإنتخاب، أصدر المؤتمر قراراته بتأليف وزارة موثوق بها من الأمة، مع وقف أى إجراء تشريعى ووقف النظر فى الميزانية إلى أن ينعقد البرلمان، ودعوة الأمة إلى الدخول فى الإنتخابات.

وفى 22 فبراير أصدرت وزارة زيور مرسوماً بإجراء الإنتخابات طبقاً لقانون الإنتخاب المباشر، وفى أول أبريل صدر مرسوم آخر بتحديد يوم 22 مايو موعداً لإجراء الإنتخابات لمجلس النواب. وعلى أثر ذلك تقدم كل حزب من الأحزاب المؤتلفة بقائمة مرشحيه إلى اللجنة التنفيذية التى اختارها المؤتمر الوطنى للأحزاب، وتم الإتفاق على تجنب التنافس حفاظاً على وحدة الصف ومنعاً للإنقسام، فاتفقت الأحزاب على توزيع الدوائر فيما بينها،

ورغم أن الدستور نص على أن يتولى زعيم الأغلبية البرلمانية الحكم، أصرت الحكومة البريطانية على عدم عودة سعد زغول للحكم مرة أخرى، فتنازل عن تولى الوزارة بحجة حالته الصحية، وقبل أن يتولى عدلى يكن تأليف الوزارة التي شارك فيها الوفديون والأحرار الدستوريون، وامتنع الحزب الوطنى عن الإشتراك فيها.

وفى 7 يونيو 1926، قدم زيور استقالة حكومته، وعهد للملك - فى نفس اليوم - إلى عدلى يكن بتأليف الوزارة، واجتمع البرلمان فى 10 يونيو برئاسة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ، وحضر الملك جلسة الافتتاح، واجتمع بعد ذلك مجلس النواب فإختار سعد زغول رئيساً للمجلس ومصطفى النحاس وويصا واصف وكيلين²⁰. وبذلك عادت الحياة النيابية من جديد بعد توقف دام ما يقرب من العامين، ولكنها لم تلبث أن تعرضت لانقلاب جديد على يد محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين.

* * *

شكل محمد محمود باشا وزارته فى 27 يونيو 1928 بعد تفكك الائتلاف الحزبى الذى تصدى لحكومة زيور ونجح فى إعادة الحياة النيابية، وظل القصر والإنجليز يراقبون النشاط السياسى والبرلمانى على ضوء ذلك، ولكن وفاة سعد زغول، وانتقال زعامة الوفد إلى مصطفى النحاس باشا، جعلت الأحرار الدستوريين يتخلون عن الائتلاف طلباً للإنفراد بالحكم. وقد صدر مرسوم يوم تشكيل وزارة محمد محمود بتأجيل إنعقاد البرلمان شهراً، ثم استصدرت الوزارة مرسوماً ملكياً آخر (19 يوليو 1928) لحل البرلمان وتعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات. ورداً على معارضة الوفد، لجأت الوزارة التى عرفت بإسم "الوزارة الحديدية" إلى أسلوب القمع والعنف. وأصدرت أوامرها إلى الموظفين بعدم الإشتغال بالسياسة، فى محاولة من جانبها لعزلهم عن الحركة الوطنية، ومن خالف أوامرها كان عرضة للفصل من وظيفته. وحاولت الوزارة قمع الحركة الطلابية بإصدار مرسوم بقانون (10 مارس 1929) لحفظ النظام فى معاهد التعليم نص على عقوبة من يدعو الطلاب إلى القيام بمظاهرات أو يمتنع عن حضور الدروس أو يؤلف لجاناً أو جمعيات سياسية أو يقوم

²⁰ عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ص 259 - 263؛ على شلبى ومصطفى النحاس جبر، المرجع السابق، ص ص 76 - 78.

بأى عمل له صفة سياسية. كذلك أصدرت الحكومة قانوناً جديداً لتأديب المحامين انتزع هذا الحق من نقابتهم ليضعه فى يد السلطة القضائية، ووسعت من صلاحيات المديرين والمحافظين ورجال البوليس، وأعادت العمل بقانون المطبوعات الصادر عام 1881 الذى كان يجيز تعطيل الصحف وإلغائها إدارياً، وأصدرت قانوناً بتشديد أحكام قانون الإجتماعات. وقد أسفرت هذه الإجراءات التعسفية التى اتخذتها الحكومة عن اشتداد المقاومة لها والكفاح من أجل الدستور والحياة النيابية²¹.

وكان البرلمان قد قاد المقاومة، فبعد انقضاء فترة تعطيل البرلمان لمدة شهر قام النواب (مساء السبت 28 يوليو 1928) بعقد الإجتماع من تلقاء أنفسهم فى دار الشريعة برئاسة ويصا واصف وسكرتارية يوسف الجندى وعبد الرحمن عزام، وقرر النواب أن البرلمان قائم، وأن الوزارة خارجة على الدستور، أعلنوا عدم ثقتهم بها، وأعلنوا عدم دستورية حل المجلسين، وأن كل تشريع تصدره الوزارة يعد باطلاً، وكذلك كل ما تبرمه الوزارة من اتفاقات مع الدول الأجنبية²².

ومرة أخرى يأتى انفراج الأزمة نتيجة الموقف البريطانى، فقد وصل حزب العمال إلى الحكم فى بريطانيا (مايو 1929)، وقامت حكومته بإقضاء لورد لويد - المندوب السامى فى مصر - لمخالفته تعليمات الخارجية البريطانية وإسرافه فى التدخل فى الشؤون المصرية الخالصة إلى أقصى حد (يوليو 1929)، وخلفه فى المنصب السير برسى لورين، وبذلك فقد محمد محمود باشا سنده فى سياسته، كما تغير موقف الملك فؤاد منه نتيجة دس على ماهر ضده عند الملك (وكان وزيراً فى حكومته). ووقع محمد محمود فى مأزق عندما دعاه هندرسون - وزير الخارجية البريطانى - للتفاوض معه، لأنه لا يستطيع أن يرفض الدعوة ويظل رئيساً للوزارة، كما أنه يعرض نفسه لمشكلة ضرورة موافقة البرلمان المصرى على أى معاهدة يتم التوصل إليها، ووزارته لا سند برلمانى لها، وخاصة أن الوفد أبلغ الجانب البريطانى أن وزارة محمد محمود لا تمثل الشعب المصرى، ولا يجوز لها التعاقد مع بريطانيا باسمه. ولذلك حرصت بريطانيا على إبلاغ محمد محمود باشا بإصرارها على أن يكون الإنفاق مع حكومة

²¹ على شلبى ومصطفى النحاس جبر، المرجع السابق، ص ص 102 - 104.

²² عبد الرحمن الرفاعى، المرجع السابق، ج2، ص 67.

نيابية، وبذلك لم يجد مفراً من تقديم استقالة وزارته فى 2 أكتوبر 1929 فقبلها الملك على الفور، وكلف عدلى يكن (فى 3 أكتوبر) بتشكيل وزارة تجرى الإنتخابات وتعيد الحياة النيابية (تلبية لنصيحة بريطانيا).

وفى 31 أكتوبر طلبت الوزارة من الملك أن يأذن لها بإجراء الإنتخابات، فصدر - فى نفس اليوم - المرسوم الملكى الخاص بذلك. وتم إجراء الإنتخاب فى 21 ديسمبر 1929 وتمت دعوة المجلس للإنعقاد يوم 11 يناير 1930، وكلف النحاس باشا - زعيم الأغلبية البرلمانية - بتأليف الوزارة فى أول يناير 1930. وهكذا كانت عودة الحياة النيابية مقترنة بموقف الحكومة البريطانية التى كانت تفضل التعامل مع الملك وأحزاب الأقلية فى ظروف معينة يغيب فيها الدستور حتى تتجنب معارضة الحركة الوطنية لسياستها، أما إذا كانت فى حاجة إلى إبرام معاهدة مع مصر فإنها تجد نفسها بحاجة إلى تهيئة المناخ لعودة الحياة النيابية حتى تتفاوض مع "الوفد" الذى يتولى قيادة العمل الوطنى حتى تضمن أن المعاهدة ستلقى قبولاً واحتراماً عند المصريين.

ولذلك لم تعمر حكومة النحاس طويلاً، فضلاً عن صدامه مع القصر حول مشروع قانون الضمانات التى تحول دون حل البرلمان وتعطيل الدستور، ومحاكمة الوزراء الذين ينقلبون عليه أمام محاكم خاصة، وهو ما لم يقبله القصر، لم يعد الإنجليز بحاجة إلى وجود الوفد فى الحكم بعد قطع مفاوضات النحاس - هندرسون لاعتراض الوفد على مشروع هندرسون. لذلك لجأ الملك إلى تعطيل مشروعات المراسيم التى ترسل بها الوزارة إلى القصر حتى يدفعها للاستقالة. وقد قدم مصطفى النحاس باشا الاستقالة فى 17 يونيو 1930، وقبلها الملك بعد يومين وكلف إسماعيل صدقى باشا بتشكيل الوزارة، مما كان يكشف النقاب عن توفر النية للإطاحة - مرة ثالثة - بالدستور، فقد كان لصدقى دور بارز فى الإعتداء على الدستور فى عهد وزارة زيور عام 1925. ولما كان صدقى لا يستند إلى قوة سياسية حقيقية، فإن اختياره كان يعنى إطلاق يد القصر فى الحكم، ولذلك اقترن إسناد الوزارة إليه بصدور مرسوم بتأجيل إجتماع البرلمان لمدة شهر.

ولما كان الوفد يعلم أن طريق تعديل الدستور يبدأ بتأجيل اجتماع البرلمان شهراً، قرر أن يتصدى لذلك على الفور، فرأت أغلبية البرلمان ضرورة عرض مرسومى تشكيل الوزارة

وتأجيل البرلمان على البرلمان نفسه، ووافقت وزارة إسماعيل صدقى على ذلك شريطة أن يقتصر الأمر على قراءة المرسومين دون السماح لأحد بطلب الكلمة أو التعليق، فلما رفض رئيسا المجلس ذلك، أصدرت الحكومة أوامرها للبوليس بقفل أبواب البرلمان مع عدم التعرض للأعضاء، ولكن الأعضاء توجهوا إلى مقر البرلمان وأمر ويصا واصف رئيس مجلس النواب - حرس البرلمان بتحطيم السلاسل التي وضعت على الأبواب (23 يونيو 1930)، ودخل النواب والشيوخ فى أعقاب ذلك، حيث إنعقدت الجلستان التاريخيتان فى تحد صريح للمرسوم الملكى. وبالطبع كان الرد على ذلك صدور مرسوم ملكى بفض دور الإنعقاد (12 يوليو 1930). ورغم المقاومة العنيفة لتلك الإجراءات التى قادها الوفد، استصدرت وزارة صدقى أمراً ملكياً بحل البرلمان ووضع دستور جديد.

وقد صدر الدستور الجديد "منحة ملكية" كسابقه، وأعطى للسلطة التنفيذية صلاحيات واسعة على حساب البرلمان، وجعل ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ بالتعيين، واقتراح القوانين المالية من حق الحكومة وحدها، وضيق من حق مجلس النواب فى الإقتراح على عدم الثقة بالوزارة، فأخضعت لبعض القيود والإجراءات، كما أعطى الملك لنفسه - فى الدستور الجديد - حق حل مجلس النواب دون تحديد موعد إجراء الإنتخابات الجديدة، ومنح السلطة التنفيذية حق التشريع، وتقرير اعتمادات مالية جديدة فى غيبة البرلمان (التي أصبحت سبعة أشهر فى السنة)، ولم يعد من حق البرلمان الإجتماع فى دورة غير عادية إلا إذا رأى الملك ضرورة لذلك. وبذلك أطلق الدستور الجديد العنان لسلطة الملك دون حسيب أو رقيب، وكف يد نواب الشعب عن ممارسة دورهم الرقابى والتشريعى.

أمام قانون الإنتخاب الجديد، فكان على درجة عالية من الرجعية، فقد جعل قانون صدقى المندوب ينوب عن خمسين ناخباً، ورفع سن الناخب لتصبح 25 سنة بعد أن كانت 21 سنة، واشترط فى المندوب أن يكون مالكاً لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية، أو سكاناً فى منزل لا يقل إيجاره السنوى عن إثنى عشر جنيهاً، وحرّم كل من يزاول مهنة حرة فى بلد غير القاهرة من حق الترشيح، وأباح للعمد والمشايخ عضوية البرلمان وأجاز لهم الجمع بينها وبين وظائفهم.

كان ذلك القانون الإنتخابى يعنى عزل البوجوازية الوطنية فى المدن عن المشاركة السياسية، وهى الشريحة المعادية للاستعمار المؤيدة للدستور، وكان عزلها لمصلحة الإنجليز والقصر يعنى تركيز اعتماد النظام على كبار ملاك الأراضى الزراعية فى ظروف الأزمة الإقتصادية العالمية التى عانت منها مصر، ومن ثم رعايته لمصالحهم على حساب فقراء الفلاحين وصغار الملاك، ولذلك سارع أعضاء حزب الأحرار الدستوريين إلى تأييد انقلاب صدقى لأن نظامه يخدم مصالحهم، ولذلك اعتمد صدقى عليهم بصفتهم الإجتماعية كأعيان وليس بصفتهم الحزبية، وخاصة أن الملك لم يكن يطيق أن يشاركه الحكم أى حزب مهما كانت صفته.

وقد اعتمد صدقى على أجهزة القمع فى التعامل مع معارضيه، فصادر الحريات، وتوسع فى عزل القضاة والعمد وكبار الموظفين، وتعطيل الصحف، والتكيل بكل من يعارض سياسته. أما أنصاره الذين نفذوا سياسته الإرهابية فقد كافأهم بالمزايا والترقيات الاستثنائية، ومنح بعضهم مساحات من أراضى الدولة مقابل ما سمي باستبدال المعاش خولفت فى تنفيذه اللوائح والقوانين. واستفاد من ذلك أنصار الحكومة من الأعيان والعمد والموظفين وضباط الشرطة والجيش، ممن اعتمدت عليهم الحكومة فى إنشاء "حزب الشعب" الذى رأسه إسماعيل صدقى، وأسند إلى عبد الفتاح يحيى باشا منصب نائب الرئيس، وهو الحزب الذى أنشئ ليوفر أداة سياسية للقصر بدلاً من "حزب الإتحاد" الذى ولد ميتاً، وإن كان "حزب الشعب" قد مر بنفس ظروف المولد تلك.

وقد مورست فى الإنتخابات التى جرت فى مايو 1931 شتى صنوف التزوير، وسقط الكثير من الضحايا الذين شاركوا أو حرضوا على مقاطعة الإنتخابات، ورغم أن النتيجة جاءت لصالح حزب الشعب. إلا أن أحداً فى مصر وخارجها لم يقتنع بصحة تلك النتيجة، وبذلك عجز الإنقلاب الدستورى الذى صاغه إسماعيل صدقى عن كسب أى سند شعبى، وحتى حزب الأحرار الدستوريين لم يستطع الاستمرار فى تأييده إزاء السخط الشعبى العام ضد مهزلة الدستور الممسوخ والإنتخابات المزيفة.

وقد واجه الوفد هذا الانقلاب بالحركة وسط الجماهير، فزار النحاس باشا وقادة الوفد الأقاليم، ولم يدخر إسماعيل صدقى جهداً فى إحباط تلك الزيارة بشتى السبل، من تغيير إتجاه سير

القطارات إلى منع الزيارات بالقوة، والتكيل بمنظمى الزيارات والمحتفين برجال المعارضة، إلى فض الاجتماعات بالقوة. وأدى ذلك إلى وقوع ضحايا من القتل والجرحى واعتقال المئات من المؤيدين للوفد، المعارضين لصدقى وانقلابه الدستورى.

وقد استمر الوفد فى معارضة لنظام صدقى يشاركه الدستوريون الذين فشلوا فى إقناعه بفكرة "الوزارة القومية" كمرج للأزمة. ولكن فى يناير 1932، عاد الأحرار الدستوريون إلى فكرة الوزارة القومية التى كانت تعبر عن اتجاه المندوب السامى البريطانى حتى لا يؤدى إجراء انتخابات حرة إلى انفراد الوفد بالحكم، وأدى رفض الوفد لها إلى حدوث انشقاق داخله قاده من ساءهم طول مدة إقصاء الوفد عن الحكم، وشايهم الأحرار الدستوريون.

وكان البطش الذى مارسته حكومة صدقى قد أوجد أثراً عكسياً بالنسبة لأهداف السياسة البريطانية فى مصر، فإذا كانت دار المندوب السامى قد أيدت الانقلاب حتى تحد من الشعور الوطنى، فقد ازداد هذا الشعور قوة واتساعاً، فضلاً عن وقوع حوادث إرهابية ومحاولات اغتيال كرد فعل لسياسة البطش الصدقية. ومن ثم كان على السياسة البريطانية أن تلتمس مخرجاً لهذا المأزق بعد ثبوت فشل سياسة صدقى، وجريا على التقليد البريطانى عند تغيير السياسات، كان لابد من نقل السير برسى لورين من مصر (أغسطس 1933). ويعلل الرافعى أسباب هذا النقل بأنه "أسرف فى تأييد سياسة البطش التى سارت عليها وزارة صدقى حتى انكشف ذلك الحياد الكاذب الذى كان يتظاهر به حيال الانقلاب الثالث"²³.

وقد استقال صدقى فى الشهر التالى لنقل المندوب السامى، ولكن ذلك لا يعنى أن الإنجليز والقصر اتفقا على التخلص من نهجه، بل كان الهدف التخلص منه لما سببته سياسته من متاعب، مع الإبقاء على النظام السياسى الذى أقامه دستوره وقانونه الإنتخابى، باعتباره صمام الأمان للحيلولة دون وصول القيادة الوطنية إلى الحكم، ولم يبق أمام الإنجليز إلا محاولة تنقيح النظام الصدقى وتدعيمه بشخصيات أقل افتضاحاً من صدقى، وحبذا لو كان خليفته ممن اختلفوا معه. وقد أشار الملك إلى شئ من هذا فى تصريح له، أكد فيه على وجود رجال بإمكانهم السير وفق برنامج صدقى ممن عملوا معه.

²³ إعتدنا فى المادة المتعلقة بانقلاب صدقى على القسم الثانى من كتاب على شلى ومصطفى النحاس، وكذلك على الرافعى، الجزء الثانى من كتابه فى أعقاب الثورة.

وهكذا جاء اختيار عبد الفتاح يحيى باشا رئيساً للوزارة خلفاً لصدقى باشا الذى استقال لأسباب صحية، فقد كان عبد الفتاح يحيى أحد الرجلين اللذين عاونا صدقى، أما الآخر فكان على ماهر باشا الذى استقال أو أقيل مع يحيى من قبل. وبذلك يمكن القول أن الإنجليز ضحوا بصدقى فى محاولة إنقاذ نظامه، فهو بالإضافة لمرضه يفتقر وزراءه إلى الكفاءة، ولا يجد الإنجليز سبيلاً للتفاوض معه. وهكذا ورث عبد الفتاح يحيى باشا الوزارة و"حزب الشعب" معاً، فرغم أن صدقى أعلن فى كتاب استقالته أنه سيكون من أسباب سعادته أن يضم جهوده إلى جهود العاملين على تأييد النظام، ويخص منهم حزب الأغلبية البرلمانية الذى يرأسه، إلا أن عبد الفتاح يحيى باشا لم يكن قد نسى خلافه القديم مع صدقى الذى أطاح به عام 1933، فجاء هو ليطيح بزعيمه ويصبح هو رئيساً لحزب الشعب ورئيساً للحكومة، فالحزب صورى موال لمن يتربع على كرسى الوزارة، ولم تختلف سياسة عبد الفتاح يحيى عن سياسة صدقى فى شئ، فقد واصل إرهابه ضد المعارضة، بل بلغ به التطرف فى العنف درجة إصدار قرار بحل نقابة المحامين (1934) وتدخل كثيراً فى إنتخاباتها مستخدماً أجهزة القمع.

ومع قدوم السير مايلز لامبسون - المندوب السامى الجديد - لتولى منصبه فى يناير 1934، كانت الظروف الدولية تتطور فى اتجاه ضرورة إدخال تغيير على الوضع السياسى فى مصر وخاصة مع تهديد إيطاليا لحدود السودان ومصر، وتصاعد قوة ألمانيا، فلم يكن مقبولاً عند المندوب السامى الجديد ترك النفوذ الإيطالى يرتفع فى القصر، فثمر عن ساعد الجد للتدخل فى القصر بالمطالبة بإبعاد العناصر الإيطالية، بل والتدخل فى المناصب الكبرى بالسراى، والتدخل فى أسلوب تربية الأمير فاروق ولى العهد. وبعد تعيين عبد الفتاح يحيى، حاولت السياسة البريطانية استكشاف الجو السياسى فى مصر، ولكن كان الوفد متمسكاً بموقفه، على حين لمس لامبسون لينا من جانب الأحرار الدستوريين، واستعداداً للتعاون من أجل تهدئة الأوضاع السياسية فى البلاد، ولكنه اضطر للأخذ باقتراح الوفد تكليف محمد توفيق نسيم باشا بتشكيل وزارة محايدة تتولى إعادة العمل بالدستور 1923 (14 نوفمبر 1934) وتحظى بتأييد الوفد.

وقد بدأت وزارة نسيم بوقف أعمال الإرهاب التي مارستها حكومة صدقي - يحيى، واستصدر مرسوماً ملكياً بحل البرلمان المزيف الذى أقامه صدقي وإلغاء دستور 1930. وبعد صعوبات جمة لعبت "الجبهة الوطنية" التي كونها الوفد دوراً هاماً فى مساندة توفيق نسيم لمواجهة مناورات الملك والإنجليز لمسح دستور 1923 عند إعادته، وأخيراً صدر المرسوم الملكى بإعادة العمل بدستور 1923 على أن يعدله ممثلو الأمة طبقاً لأحكامه بما تدعو إليه مقتضيات الأحوال (20 أبريل 1935)، وفى 12 ديسمبر 1935. إتصل المندوب السامى بنسيم لإبلاغه موافقة بريطانيا على إعادة دستور 1923، وأعقب ذلك عودة العمل بقانون الإنتخاب المباشر.

* * *

وهكذا كان النظام السياسى الذى ارتكز على تصريح 28 فبراير 1922 يعكس حقيقة الاستقلال الوهمى الذى حصلت عليه مصر بموجب ذلك التصريح، فقد تدخلت بريطانيا عند صياغة الدستور باسم التحفظ الخاص بالسودان، ليبقى الحال على ما هو عليه حتى يتم التوصل إلى اتفاق حول السودان بأسلوب التفاوض. وتدخلت مرة أخرى عند مناقشة الميزانية العامة للدولة فى أول برلمان يتم انتخابه وفق دستور 1923 لتمنع مناقشة ميزانية الجيش والوجود البريطانى فيه، بل ومخصصات جيش الاحتلال التي جرت العادة على إدراجها ميزانية الدولة، واضطرت الحكومة المصرية أن تنزل على إرادة المندوب السامى البريطانى التي كان يدعمها التحفظ الخاص بأن يكون لبريطانيا حق الدفاع عن مصر لحين التوصل إلى اتفاق حوله من خلال التفاوض. وتدخلت بريطانيا - غير مرة - لتمنع مناقشة تشريعات معنية، بحجة تأثيرها على مصالح الأجانب والأقليات استناداً إلى التحفظ الخاص بذلك، الذى أوكلت فيه لنفسها حق حماية الأجانب والأقليات.. وظل مبدأ "النصائح الملزمة" الذى وضع أسسه كرومر (مهندس سياسة الاحتلال) أمراً مسلماً به فى التعامل بين "المندوب السامى البريطانى" وبين صاحب سلطة السيادة (الملك)، فلم يكن باستطاعة الملك أن يعتدى على الحياة النيابية بتأجيل انعقاد البرلمان أو حله دون أن يحصل على ضوء أخضر من ممثلى بريطانيا فى مصر. ولم يسمح "المندوب السامى" بمثل تلك الإجراءات التعسفية إلا على ضوء المصلحة البريطانية، بل لم يكن باستطاعة الملك أن يكلف أحداً من السياسيين

أو "محاسيب" السراى بتشكيل الوزارة لو اشتهم عدم قبول بريطانيا به رئيساً للحكومة. كذلك لم يكن باستطاعة أى سياسى أن يستمر فى الحكم لو أبدت بريطانيا - للملك - عدم ارتياحها لاستمراره فى منصبه.

وفهم رجال السياسة ذلك جيداً فحرصوا على الإحتفاظ بعلاقات جيدة مع "قصر الدوبارة" (حيث مقر المندوب السامى)، حرصهم على الإحتفاظ بعلاقات حميمة مع "قصر عابدين" (مقر الملك). وغالباً ما كانت العلاقة بقصر الدوبارة أهم كثيراً من العلاقة مع قصر عابدين. ووعت ذلك الأحزاب السياسية جميعاً - بما فيها "الوفد" - فقد حرص الوفد على أن يوجه خطابه إلى الحكومة البريطانية والرأى العام البريطانى كلما وقع انقلاب دستورى، يرسل رجاله إلى لندن لشرح وجهة نظر "الوفد"، حامد محمود باشا حيناً، ومكرم عبيد حيناً آخر، ويفتح قنوات الاتصال مع بعض أعضاء مجلس العموم البريطانى، لعلهم يدافعون عن وجهة نظر الحركة الوطنية المصرية فى برلمانهم.

ومعنى ذلك أن النظام السياسى الذى قام على أساس تصريح 28 فبراير 1922، استبدل بالحماية الصريحة "حماية مقنعة"، وهو ما رفضه سعد زغول عندما تفاوض مع ملنر ومكدونالد، ورفضه عدلى يكن عندما تفاوض مع كيرزون، ورفضه مصطفى النحاس عندما تفاوض مع هندرسون. فما كان معروضاً على المصريين مشروع معاهدة تنظم علاقة التبعية من خلال بنود اتفاقية يبرمها الطرفان، وكان رفض المفاوضات المصرى يرجع إلى يقينه أن الرأى العام المصرى لن يقبل بما هو أقل من الاستقلال التام، وذلك رغم علم المفاوضات المصرى أن بريطانيا لن تقبل بخروج مصر من تحت جناح هيمنتها.

وقد انعكس ذلك على المشهد السياسى فى مصر (على نحو ما رأينا)، فبدأ "المندوب السامى" حاكماً فعلياً لمصر، ولكن من وراء ستار "قصر عابدين"، الويل كل الويل لمن يبرم أمراً دون مشورته أو - بعبارة أخرى - استئذانه. ولعل ذلك يفسر الصلابة والعجرفة التى تعامل بها من يشغل هذا المنصب مع الملك والحكومة. فرغم أن مصر قد أصبحت - نظرياً - دولة مستقلة ذات سيادة، وفقاً لتصريح 28 فبراير 1922، فإن ممثل بريطانيا فى مصر اعتبر نفسه من جنس أرقى من أجناس ممثلى الدول الأجنبية الأخرى، رغم أنه يعد - من الناحية القانونية - نظيراً لهم. يهرع رئيس الحكومة المصرية والوزراء إلى استقباله عند

قدمه إلى البلاد، ويكونوا على رأس مودعيه إن غادرها، وهو لا يهتم بتقديم أوراق اعتماده للحكومة والملك كما يفعل غيره من ممثلى الدول، ويتحرك فى البلاد، يزور أقاليمها ويناقش موظفيها وكأنه صاحب ضيعة يتفقد ضييعته، فلا يستأذن الحكومة عندما يزور منطقة ما، ولا يهتم بابلاغها بنيته فى الزيارة.

كان الاستقلال الذى جلبه تصريح 28 فبراير 1922 لمصر - إذاً - استقلالاً وهمياً، أو - بعبارة أدق - مجرد "لعبة استقلال" لعب فيها ملك مصر دور صاحب السيادة، ولعب فيها صناع دستور 1923 دور دعاة الليبرالية والديمقراطية، ولعبت فيها الأحزاب السياسية دور المدافع عن حقوق الأمة حيناً، والوصى على الأمة حيناً آخر.

* * *

فى هذا المناخ السياسى، وعندما بلغت الأزمة ذروتها، لم يستطع طه حسين أن يعكف على كتبه وأبحاثه ويتجاهل ما تردت إليه أحوال بلاده، فراح يكتب مقالاته فى "كوكب الشرق" تحت عنوان "حديث المساء"، التى نشرت على مدى ما يزيد قليلاً على العام (مارس 1933 - أبريل 1934)، وكتب - أيضاً - بانتظام فى جريدة "الوادى" مقالاته التى اختار لها عنوان "حديث الوادى" لمدة ستة شهور (يونيو - ديسمبر 1934)، متناولاً فى تلك المقالات الأحداث السياسية بالتحليل والنقد، معبراً عن رأيه - بأسلوب رشيق - فى كل ما يدور حوله من شئون الوطن.

* * *

وقد تناول طه حسين فى مقالات الحديثين "المساء" و"الوادى" وهم الاستقلال الذى حصلت عليه مصر فى تصريح 28 فبراير 1922 من خلال انتقاده لموقف الوزارة من تصرفات المندوب السامى، الذى يجوس الديار شمالاً وجنوباً وبصحبتة بعض الوزراء، يستدعى كبار الموظفين للقائه، ويلقى إليهم وإلى وزراءهم بتعليماته وكأنه صاحب الأمر والنهى فى البلاد. فإذا وجه المندوب السامى الدعوة لأحد رؤساء الوزارات السابقين لتناول العشاء عنده، توترت أعصاب الوزارة القائمة رئيساً ووزراء، وأخذوا يضربون أخماساً فى أسداس. وكذلك الحال إذا وجه الدعوة لبعض وزراء الحكومة وأهمل البعض الآخر، فقصر الدوبارة كعبة طلاب

السلطة والحكم الذين يرى فيهم طه حسين مجرد أدوات في أيدي المستعمر البريطاني، يحرصون على رضاه حتى لو كان ذلك على حساب وطنهم وأمتهم.

ويتتبع طه حسين ما تنشره الصحافة البريطانية عن مصر، وخاصة ما ذكره مراسل التيمس (Times) من أن المصريين سعداء لأن ممثل بريطانيا في مصر يدفع عنهم الظلم الذي يلقونه من جانب حكاهم المصريين، فيفند دعواه، ويرجعها إلى أن من يتربعون على مقاعد الحكم في مصر مجرد أدوات في يد المستعمر، ينفذون ما يأمرهم به، فإذا علت الشكوى منهم بادر باستبدالهم بغيرهم حتى يتوهم الناس أن تغييراً سيحدث، فإذا جاءت وزارة أخرى اكتشفوا أن شيئاً لم يتغير مما يتعرضون له من ظلم، وهكذا يظل أمل التغيير سراباً. ويرد طه حسين بمقال طويل على مزاعم الإجبشيان جازيت من أن المصريين لا يصلح لهم الحكم الدستوري، وأنهم يفضلون الحكم الفردي الاستبدادي، ومن ثم فالإطاحة بدستور 1923 لن يترتب عليها اضطراب الأحوال السياسية في مصر، بل ولا يجد صاحب المقال (وكان إنجليزياً) ضرورة في إصدار دستور بديل لعدم أهلية المصريين للحكم الدستوري. وهنا نجد طه حسين يفند مزاعم الكاتب، ملقياً اللوم على إسماعيل صدقي باشا الذي أعطى للكاتب - بإطاحته بالدستور - الفرصة للطعن في أمة أبتليت بمجموعة من الساسة يحققون أهداف السياسة البريطانية في مصر، ويقدمون المبررات للهيمنة الاستعمارية على أمور بلادهم.

ولم يفت طه حسين انتهاز المهانة التي لقيها رئيس الوزراء (عبد الفتاح يحيى باشا) الذي كان في مقدمة مستقبلى السير مايلز لامبسون عند وصوله إلى مصر لتولى منصبه، فاستقبله بمحطة القطر، وزار قصر الدوارة مهناً "جناب المندوب السامي" بسلامة الوصول، فلم يقد المندوب السامي برد الزيارة، كما لم يهتم بتقديم أوراق اعتماد للوزارة أو الملك، وراح يتحرك في البلاد يتفقد أحوالها دون أن يجرؤ رئيس الوزراء على الاعتراض. وينتهز طه حسين الفرصة، ليسوق - من خلال انتقاده لرئيس الوزراء - الأسباب الكامنة وراء غطرسة ممثل بريطانيا في مصر، ويرجعها إلى الحقائق الماثلة في النظام السياسي الذي لا صلة له بالاستقلال. ولذلك ستظل مصر - في رأيه - تجاهد في سبيل العزة، وتقاوم الظلم ما وجدت إلى هذه المقاومة سبيلاً.

وقد استاء طه حسين لأن الحكومة المصرية لم تحرك ساكناً عندما تدخل المندوب السامى البريطانى فى قضية الدين المصرى التى أثيرت - عندئذ - بين فرنسا ومصر، فالمندوب السامى يتولى الاتصال بالحكومة الفرنسية دون الرجوع إلى الحكومة المصرية أو وزارة الخارجية المصرية، دون أن يفوضه أحد فى ذلك، وكأن مصر لاتزال "محمية بريطانية"، والحكومة - من جانبها - تقف موقف المتفرج، يترقب ما سيتوصل إليه "المندوب السامى" من اتفاق مع فرنسا فى أمر يخص مصر وحدها، فهم يرون الأمر طبيعياً لا غضاضة فيه، وكل من يظن أن السياسة البريطانية تجاه مصر قد تغيرت، إنما يعيش فى وهم مطلق.

ويستغل طه حسين ورود خبر نقلته وكالات الأنباء عن احتفال البلجيك بذكرى ملكهم الراحل، فيخصص مقالاً يتحدث فيه عن ذلك الملك الذى كان يحترم الدستور، فلم يتدخل يوماً فى الحياة السياسية لمصلحة طرف ضد آخر، بل ظل موضع احترام الجميع يلعب دور الحكم بينهم فيما يشجر من نزاع، ولذلك احترموه وأحبوه وحرصوا على إحياء ذكراه. مقال عجيب يحمل الكثير من المعانى يكتبه طه حسين فى وقت طغى فيه الملك فؤاد، وعصف بالدستور، وارتكب ما يخالف - على طول الخط - ما كان يفعله ملك البلجيك وكأنه يريد أن يقول للملك فؤاد، "لن يحترمك أحد، فالشعب يبغضك لاستبدادك وظلمك، وذكراك إلى ضياع"، دون أن يعرض نفسه لأحكام قانون "العيب فى الذات الملكية" الذى سيق بسببه بعض كبار الكتاب إلى السجن.

ويخص طه حسين فساد الحكم بسيل جارف من المقالات من النقد المباشر وغير المباشر، فهو ينتهز فرصة ورود أخبار من فرنسا عن استقالة أحد وزراءها ليحاكم على تهمة فساد منسوبة إليه، ليبدى عجب من موقف المصريين من وزراءهم، بينما نحن فى مصر لا نهتم لفساد الفاسدين. ويعدد طه حسين ما يتردد من نهب للمال العام على يد إسماعيل صدقى باشا فى مشروع كورنيش الإسكندرية، وعن الأثر السلبى لما أثير حول هذا الموضوع فى مجلس النواب. ويذكر فى مقالات أخرى الانحرافات العديدة لصدقى باشا ووزرائه فى موضوع استبدال المعاشات الذى اتخذ سبيلاً لتخصيص مساحات كبيرة من أراضى الدولة للمحاسبين من رجال الإدارة، ويضرب الكثير من الأمثال على ذلك، وما أحاط بعض المشاريع العامة من إهدار للمال العام لصالح بعض شركات المقاولات التى لرجال الحكم

بها صلات معروفة. ناهيك عن تدخل الحكومة مشترية فى سوق القطن خلال الأزمة الإقتصادية العالمية، وما ترتب عليه من نزح مالية الدولة لخدمة مصالح حفنة من كبار الملاك (من بينهم رجال الحكم ومحاسبيهم) مع ترك الأزمة تقصف الفلاحين وصغار الملاك، وتضمهم إلى جيوش المعوزين. كل ذلك يحدث دون أن يتحرك أحد لمسائلة إسماعيل صدقى أو وزرائه، أو أعضاء لجان القطن التى قدرت قيمة ما اشترته الحكومة بقدر كبير من المبالغة.

وينعى طه حسين على الحكومة اللجوء إلى إحالة كبار الموظفين - الذين نفذوا أوامر الوزراء فى عمليات الفساد وإهدار المال العام - إلى المعاش، أو فصلهم من وظائفهم أو نقلهم إلى وظائف أخرى، على أساس أنهم وحدهم الذين يحملون مسئولية ما ارتكبوا من أعمال. ورأى طه حسين فى تلك التصرفات استهانة بالقانون، وعبث بحق الدولة، حيث يقدم الكبار كباش فداء لتغطية مفاسدهم طالما كانوا بمنأى عن المسائلة والمحاسبة على ما اقترفوا فى حق الوطن من سيئات.

وبدلاً من أن تهتم الحكومة بوضع حد للفساد، وتحقق الأمن للناس، صبت وزارة الداخلية حام غضبها على الناس، فاستخدمت صلاحياتها لمحاربة الخصوم السياسيين للحكومة فبدلاً من الحفاظ على الأمن، حشدت قواتها لملاحقة رئيس الوفد ورجاله، ومنعهم من زيارة الأقاليم، حتى صفية زغلول (أم المصريين) منعت من زيارة أسوان، ومن أجل ذلك سقط العديد من الضحايا بين قتيل وجريح. وحفل "حديث المساء" و"حديث الوادى" بالعديد من المقالات التى تناولت تجاوزات محمود القيس باشا وزير الداخلية، واختلال الأمن العام فى عهده لإنشغال الوزارة بمطاردة الخصوم. فالوزارة مهيبة رهيبة قوية لأنها لا تستطيع البقاء فى الحكم إلا بمخالفة القانون، والعدوان على الحريات، وامتهان الدستور.

ولم يغفل طه حسين توجيه النقد إلى سياسة الحكومة تجاه نقابة المحامين، ومحاولاتها التدخل فى شئونها من خلال قانون التأديب الذى جعل تأديب المحامين من اختصاص القضاء، واعتبر هذه السياسة تستهدف شق صف الهيئة القضائية بدق إسفين بين القضاء والمحامين. وانتقد وزير الحقانية (العدل) فى عدد من المقالات لإلقائه خطاباً فى العيد الذهبى للمحاكم الأهلية، لتراجعته عن التصريح الذى ورد بالخطاب عن أن القضاء المصرى

قد بلغ من الرقى أن أصبحت مصر قادرة على أن تستقل بشئون العدل بين سكانها جميعاً، وقد أثارت هذه العبارة احتجاج ممثلى الدول الأجنبية لأنها تعنى عدم الحاجة لوجود المحاكم المختلطة، فاضطر الوزير للإعتذار عنها رسمياً، مما عده طه حسين إهانة للقضاء المصرى. كما نعى على الوزير إغفاله ذكر دور القضاء الشرعى فى خطابه، وخاصة أن وجوده حقيقة واقعة وله أثر لا ينكر فى الحياة المصرية. كما نعى عليه تخاذله فى مساندة مطلب القضاة المصريين فى المحاكم المختلطة أن يكون لهم حق رئاسة دوائهم القضائية دون الحاجة إلى استئذان الدول صاحبة حقوق الإمتيازات، وقبول وزارة الحقانية بما استقر عليه رأى الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة من ضرورة موافقة الدول صاحبة الإمتيازات.

وكان لمحمد حلمى عيسى باشا وزير المعارف نصيب ملحوظ من مقالات طه حسين الذى انتقد فيها سياسته، وسماه "وزير التقاليد"، مثل انتقاده لموقف الوزير من اتحاد الجامعة، وينعقد قراره رفض ترقية إسماعيل نظيف المدرس المساعد بالهندسة ونقله من وظيفته إلى خارج الجامعة وتعيين إنجليزى بدلاً منه، وكذلك فصله لأحد أساتذة الحقوق وعدم مراعاته ظروف الأزمة المالية، وأصدر أوامره بضرب التلاميذ الذين يعجزون عن سداد رسوم الدراسة فى المدارس التابعة للوزارة.

وقد رحب طه حسين بوزارة محمد توفيق نسيم باشا التى حظيت بمباركة الوفد، فقد كانت مهمتها إعادة العمل بدستور 1923، وإجراء انتخابات حرة على أساسه. وبعبارة أخرى كان على وزارة نسيم أن تطوى صفحة الانقلاب الدستورى الذى قام به إسماعيل صدقى بمباركة من قصرى الدويارة وعابدين لخدمة أهداف الملك فى الحكم المطلق، وأهداف الإنجليز فى استمرار الهيمنة على أمور مصر وإدارة سياستها دون أن تتعرض لمعارضة قوية من جانب الحركة الوطنية.

* * *

لقد عبر طه حسين عن الضمير السياسى المصرى فى فترة من أخطر فترات النضال الشعبى من أجل الاستقلال الوطنى من خلال "حديث المساء" و "حديث الوادى" ولا شك أن

نشر هذه المقالات فى هذا الكتاب إحياءً لجانب هام من التراث السياسى المصرى، وتوفير
لمصدر يسجل نبض الرأى العام المصرى عندئذ.